المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19/06/2013

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

19/06/2013

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في اليوم الدراسي للفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين: «أية سياسة مندمجة لحماية الطفولة المغربية»؟

العلمي: المجلس الوطني لحقوق الانسان سائر في تثبيت أدواره الدستورية

بيد الله: لابد من التقييم ورصد مكامن الخلل واستشراف المستقبل في مجال حماية الطفولة

المشاركون في اليوم الدراسي

تصوير: المساوي

الرباط: عبد الحق الريحاني

أوضح محمد العلمي رئيس الفريق الاشتراكي بالغرفة الثانية أن مبادرة الفريق الاشتراكي لتنظيم هذا اليوم الدراسي تأتي في إطار تحمل المؤسسة التشريعية لمسؤولياتها في النقاش العمومي حول القضايا الوطنية الراهنة ،وإبداء الرأي فيها والإنصات لكل الأطراف والفاعلين من أجل بلورة تصور تشريعي يلبي الحاجيات الأساسية للمواطنين.

ونوه محمد العلمي في اليوم الدراسي الذي نظمه الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين مساء أول أمس بمقر الغرفة الثانية، حول موضوع» أية سياسة مندمجة لحماية الطفولة المغربية»، بالعمل الكبير الذي قام به المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أبان من خلال عدد من المبادرات والتقارير والأبحاث عن أنه مؤسسة وطنية مسؤولة، سائرة بثبات نحو تفعيل أمثل لأدوارها الدستورية كهيأة من هيئات الحكامة التي أناط بها الدستور الجديد مهام وأدوار مؤسساتية هامة.

ومن جهته اعتبر محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين أن موضوع الطفولة وحقوقها قد حظي باهتمام بالغ من قبل المنتظم الدولي، سواء من خلال المنظمات المختصة به أو المشتغلة في قضاياه، أو من خلال بلورة المعايير والقواعد والاتفاقيات الضامنة لحقوق الأطفال، مضيفا في هذا السياق أن هذا الاهتمام يعكس مكانة الأطفال في بناء المشاريع المجتمعية ومكانتهم كاستثمار في المستقبل وكعناية بفئة هشة تفرض التعامل مع حاجياتها ومتطلباتها بالتزام بالغ ودائم بمعايير ومحددات مضبوطة، ووعي كبير بمستلزماتها كحقوق والتزامات.

اليزمي: دستور 2011 خصص مكانة هامة لحقوق الطفل في مفهومها الشامل

وسجل بيد الله في هذا اليوم الدراسي، أن المغرب قد انخرط في هذه الدينامية بقوة سواء من خلال مصادقته على اتفاقية حقوق الطفل سنة 1993، وعلى البروتوكولين الاختياريين مرفقين بها المتعلقتين بالاستغلال الجنسي للأطفال وباستعمالهم في النزاعات المسلحة، إضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية في مجال التربية و الشغل ذات العلاقة بالأطفال وانعكس هذا في المقتضيات الجديدة الواردة في قانون الأسرة وقانون الجنسية وقانون الشغل وقانون المسطرة الجنائية وتوجهات مقتضيات الدستور الجديد ذات الصلة، واعتماد خطة وطنية من أجل الطفولة سنة 2006 كترجمة للتزامات المغرب.

وأكد رئيس الغرفة الثانية أن هذا لا ينفي الانشغال المتواصل بضرورة تحصين المكتسبات وتقييم أداء المغرب على كافة المستويات، ورصد مواطن الخصاص واستشراف التحديات الجديدة، وفي هذا الباب تأتي أهمية التقرير الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الأطفال في نزاع مع القانون، من خلال مسح شمل المؤسسات المحتضنة لهذه الفئة، واقتراح مداخل الإصلاح المأمول في مجالات التدبير والتشريع والتخطيط.

ومن جانبه أكد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا اليوم الدراسي الذي حضرته المنظمات الحقوقية والجمعيات المهتمة بقطاع الطفولة والإعلام وممثلون عن بعض القطاعات الوزارية المعنية، أكد على أن دستور المملكة المغربية لفاتح يوليوز 2011، قد خصص مكانة هامة لحقوق الطفل في مفهومها الشامل، من خلال بعدها السياسي والمدني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأحدث لهذا الغرض البات ومؤسسات عهد إليها بتنزيل هذه الحقوق على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، أشار اليزمي انه تم التأكيد على تمتيع الطفل في الحق في الصحة والتعليم، والحق في العيش في بيئة مستقرة، وفي الرعاية الأسرية سواء في اطار أسرته الأصلية أو البديلة وتمكينه من إشباع حاجاته الأساسية في كنفها، والحماية من العنف والاستغلال، ومن العمل القسري أو الإجباري وغيرها من الحقوق المنصوص عليها في الدستور، وفي الاتفاقيات والمواثيق الدولية كما هي متعارف عليها دوليا.

وأبرز اليزمي أن العديد من التقارير والدراسات والأبحاث المنجزة من طرف بعض الجمعيات الوطنية ذات الصلة والأكاديميين؛ تكشف يوما بعد يوم البون الشاسع بين النصوص والضوابط القانونية من جهة؛ والواقع الصعب الذي تعيشه هذه الفئة في المجتمع على شتى المستويات والواجهات(الهدر المدرسي العنف بشتى مظاهره؛ الإهمال؛ الاعتداء الجنسي؛ التشغيل؛ المخدرات؛ الإعاقة..).

وأجمع مشاركون يمثلون عددا من القطاعات الوزارية وجمعيات المجتمع المدني في هذا اللقاء الدراسي، أن الوضع الحالي للطفولة المغربية يتطلب أكثر من أي وقت مضى سياسة مندمجة واضحة المعالم، ترصد لها الموارد المالية الكافية والوسائل البشرية المناسبة والآليات والأدوات المواتية، لتخطي كل الوضعيات المسة بالكرامة وانتهاكات الحقوق، والمعرقلة لمستقبل مشرق وبالتالي ضمان الحماية الكافية من الضياع لهذه الفئة العمرية التي تعتبر عماد المستقبل ورجال الغد للبلاد.

الى ذلك قدمت السعدية وضاح، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلاصات وتوصيات التقرير الذي أصدره المجلس مؤخرا حول «الأطفال في مراكز الحماية/ طفولة في خطر»، كما استعرض يونس الجوهري الطفولة والشباب بوزارة الشبيبة والرياضة الواقع المُزري لمراكز حماية الطفولة، والإمكانيات المالية والبشرية الهزيلة المتوفرة لديهم للقيام بمهام كبرى تجاه هؤلاء الأحداث بالمراكز، وقدم دراسة تقارن ما بين الوسائل والإمكانيات الموجودة حاليا وما ينبغي أن يكون، موضحا في جانب الموارد البشرية أن هناك خصاصا بنسبة 280 في المائة، واقترح في الأخير للخروج من هذه الأزمة أنه من الضروري خلق مؤسسة لحماية الطفولة.

وعرف اللقاء كذلك مداخلة لهشام المالقي عن وزارة العدل والحريات في موضوع «الأطفال في وضعية صعبة» تطرق فيها للمقتضيات التشريعية والقانونية التي تخص الأحداث وتطورها، وعرضا آخر لمحمد أيت عزي عن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول «الخطة الوطنية لحماية الطفولة.

انتقلت من بن جرير لتنظم وقفة احتجاجية أمام ثكنة الوقاية المدنية في الدار البيضاء

قافلة حقوقية تطالب بتسليم أسر ضحايا أحداث 1981 رفات أبنائهم

20951/14

هيام بحراوي

نظمت أسر ضحايا أحداث 1981 صباح الأحد الماضي وقفة احتجاجية أمام ثكنة الوقاية المدنية في الحي المحمدي بالدار البيضاء احتجاجا على عدم تسليمهم رفات أبنائهم الشهداء.

هذه الوقفة جاءت تزامنا مع القافلة الحقوقية التي انتقلت من مدينة بن جرير، والتي نظمتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تضامنا مع أسرة كاكة التي تطالب برفات ابنها إدريس وبشهادة وفاته وتطالب بإجراء فحوص على حمضه النووي، في ظل عدم السماح لها بزيارة المقبرة التي استخرجت منها رفات الضحايا.

ورفع المحتجون شعارات تطالب بإنصاف الضحايا، كما صدحت أصوات المحتجين بشعارات من قبيل «الشهيد خلا وصية لا تنازل عن القضية»، «الجلادون محميون فين الحق فين القانون»، «الحرية للمعتقل والمختطف يبان فالحال»، «بالنضال والوحدة المساءلة ولا بدا» وغيرها من الشعارات التي تعبر عن عمق معاناة الأسر لسنوات.

وفي هذا الصدد، صرح برامي عبد الصادق، رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بن جرير، بأن هذه القافلة الحقوقية جاءت تضامنا مع عائلة الشهيد ادريس كاكة التي تطالب بقبر ابنها شهيد انتفاضة 20 يونيو 1981 .

القافلة، حسب رئيس الجمعية عبد الصادق برامي، شاركت فيها عدة فعاليات حقوقية وسياسية وعائلة الشهيد وانطلقت من ابن جرير قبل أن تحط الرحال أمام مقر الوقاية المدنية بالحي المحمدي في البيضاء حيث نظمت وقفة احتجاجية تطالب بترجمة أهم توصيات التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة الذي يؤكد على ضرورة تسليم نتائج الحمض النووي لأسر ضحايا الانتفاضة الذين وجد رفاتهم بمقبرة جماعية بثكنة الوقاية المدنية بالدار البيضاء .

وطالب المتحدث، أيضا، بالإدماج الاجتماعي لعائلات الضحايا التي تطالب بالإفراج عن حقوقها كاملة، موضحة أن تلك التعويضات التي حصلت عليها هي مجرد ذر للرماد في العيون، مطالبة أيضا باعتذار رسمي من الدولة والكشف عن المسؤولين الحقيقيين.

يشار إلى أن ضحايا الأحداث الاجتماعية لـ 20 يونيو 1981 سبق أن خاضوا عدة اعتصامات ودخلوا في إضرابات عن الطعام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الرباط للمطالبة بالإدماج الاجتماعي والحصول على السكن والعمل، بسبب التأخير الذي طال ملفاتهم «العالقة » وأيضا لعدم تفعيل المقررات التحكيمية وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

كما أن عدة اجتماعات عقدت مع المسؤولين بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان لم تعط أكلها بحسب المتضررين الذي مازالوا يتجرعون مرارة سنوات قضاها أبناؤهم في السجون بين الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري.

ويطالب الضحايا بتنفيذ المقررات التحكيمية وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، المتعلقة بالإدماج الاجتماعي الفردي، بعد حصولهم على تعويضات مالية وصفوها بـ«المحتشمة» و«الهزيلة».

انتخاب المغرب بالإجماع رئيسا للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

21 8507

■ الرباط (و م ع) – انتخب، يوم الأحد المنصرم، بالرباط، بالإجماع، المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص رئيسه إدريس اليزمي، رئيسا للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وجرى انتخاب المجلس الوطني، الذي كان مرشحا وحيدا، باعتباره الهيئة المضيفة لهذا الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، الذي نظم على مدى يومين. ويأتي انتخاب المغرب رئيسا لهذه الشبكة بعد انتخابه، العام الماضي، رئيسا للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذا بعد انتخاب أمينة بوعياش، كاتبة عامة للفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان.

وحسب محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن انتخاب المغرب على رأس هذه المؤسسة يعد تقديرا للجهود التي يبذلها المجلس في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وترسيخها على المستويات العربية والإفريقية والدولية، وكذا للخطوات التي قطعتها المملكة في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

كما تم بالمناسبة ذاتها، انتخاب المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية نائبا لرئيس الشبكة.

وخصص الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان لمناقشة تجارب العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية وللاعتماد النهائي للنظام الأساسي والنظام الداخلي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وصادق أعضاء الشبكة، خلال هذا اللقاء، على النظام الأساسي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وخرج المجتمعون بتوصيتين تهم الأولى دعم الدول ذات التجارب الناشئة لإعمال العدالة الديمقراطية، والثانية وضع خطة عمل للشبكة. وتشير التوصية الأولى إلى أن «الشبكة العربية تتابع باهتمام الجهود التي تبذلها بعض الدول ذات التجارب الناشئة لإعمال العدالة الانتقالية، وتوصي اللجنة التنفيذية للشبكة باتخاذ الإجراءات والتدابير التي تمكن الدول المعنية (السودان، وليبيا، ومصر، وتونس، والبحرين) من الاضطلاع بتلك المهمة واستقطاب الدعم اللازم لها». وتخص الثانية «ضرورة وضع اللجنة التنفيذية للشبكة لخطة عمل للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإشراك المؤسسات الوطنية العضوة في إعداد هذه الخطة باستحضار أولويات وحاجيات هذه المؤسسات في الوطن العربي».

وشاركت في أشغال هذا اللقاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من قطر، وموريتانيا، ومصر، والعراق، والسودان، والبحرين، وفلسطين، والأردن، وليبيا، وعمان، وتونس، والجزائر والسعودية، فضلا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي حضرت ضيف شرف.

وخصص المحور الأول من أشغال اللقاء لموضوع العدالة الانتقالية، من خلال استعراض التجربة المغربية والتجارب الناشئة في العالم العربي، علاوة على تناول تأثيرات الربيع العربي على أوضاع حقوق الإنسان، والعلاقة بين الجهات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتناول المحور الثاني القضايا التنظيمية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيث تم تقديم تقرير عن أعمال الشبكة، ودراسة مقترحات التعديلات المقترحة على قانونها الأساسي ونظامها الداخلي قبل اعتمادهما، وتجديد هياكل الشبكة.يذكر أن إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي تقرر، خلال الدورة السابعة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، المنعقدة في نواكشوط يومي 27 و28 أبريل 2011 ●

Séminaire national sous le thème: «**La justice pour les femmes** : **Un enjeu pour la un démocratie**»

18/06/13 | éditeur e-joussour

La Coalition « Printemps de la Dignité » et l'Association Adala, organisent, avec l'appui du Conseil National des Droits de l'Homme, un séminaire national sous le thème : "La justice pour les femmes : Enjeu pour la démocratie".
Cette rencontre scientifique, qui aura lieu à Rabat les 21 et 22 Juin 2013, a pour objectif de contribuer au débat public sur un système de la justice, respectueux des droits universels des femmes, conforme aux engagements internationaux du Maroc et aux exigences de la nouvelle Constitution.
Ainsi, à partir d'un diagnostic des réalités de la justice pour les femmes au Maroc, il s'agira d'identifier les domaines qui nécessitent une harmonisation à partir d'une approche garantissant les droits humains des femmes, mettant fin à la discrimination entre les sexes, dans les lois et dans leur application, et est à même de garantir l'égale jouissance des hommes et des femmes d'une pleine citoyenneté.

18314

الحبيب الشوباني وزير العلاقات مع البرلمان إلى جانب ادريس لكراوي وادريس الأزمي في جلسة افتتاح أعمال الاجتماع الثالث للمجلس الدولي للعمل الاجتماعي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) بمدينة الرباط تحت شعار «الحوار المدني في المجتمعات العربية .. تجارب مقارنة» . وذلك لعرض التجارب العربية والدولية في مجال الحوار المدني، وتعميق التفكير لدى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العربي في ما يخص قيادة التغيير عبر السبل السلمية والديمقراطية. وشارك في اعمال اللقاء المدير التنفيذي للمجلس ورئيس منطقة أوربا بالمجلس، وأعضاء مجلس إدارة المنظمة العربية للحماية الاجتماعية، وخبراء وفاعلون يمثلون المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

التعاون الثنائي في مجال حقوق الانسان محور لقاء بين ادريس اليازمي ورئيس الجمعية الوطنية للكيبيك

و.م.ع
18.06.2013
h0015

الرباط 18 يونيو 2013 /ومع/ شكل موضوع حقوق الانسان ودور المجلس الوطني لحقوق الإنسان محور لقاء جمع ، اليوم الثلاثاء بالرباط ، السيد إدريس اليازمي رئيس المجلس ورئيس الجمعية الوطنية لكيبيك، جاك شانيون، الذي يقوم بزيارة عمل إلى المغرب بمناسبة انعقاد الدورة الأولى للجنة البرلمانية المشتركة يومي 17 و 18 يونيو الجاري .

وقد أطلع السيد اليازمي المسؤولين الكيبيكيين، خلال هذا اللقاء، على الصلاحيات الموسعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان ومهامه، إلى جانب التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان، التي تم إغناؤها بعد المصادقة على الدستور الجديد .

وذكر بالمناسبة أيضا بعمل المجلس لتنفيذ أحكام الدستور الجديد خاصة في شأن المساواة بين الجنسين ومكافحة كل أشكال التمييز.

كما تطرق السيد اليازمي إلى وضعية ومستقبل المغاربة المقيمين بالديار الكندية الذين يشاركون في تنمية بلد الاستقبال وبلدهم الأصلي على السواء، مشيرا إلى أن المغرب لم يعد مجرد بلد لعبور المهاجرين إلى أوروبا فحسب بل أصبح أيضا وجهة نهائية لهم . وأكد المسؤول الكيبيكي من جانبه، أن المناقشات ركزت على سبل تعزيز حقوق الانسان ، ولا سيما في مجال إدارة السجون وأوضاع المهاجرين المتدفقين على المغرب، معربا عم ارتياحه للتقدم الذي أحرزه المغرب في هذا المجال.

وأضاف أن تجربة المغرب وكيبيك في ميدان حقوق الإنسان مختلفتين، لكنهما متكاملتين حيث يمكن لكلا البلدين الاستفادة من تجارب بعضهما البعض.

ت/ خ ش/دي

مؤسسات حقوق الإنسان العربية تتدارس المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

المصدر: | 18 يونيو 2013 | سياسة | 44 مشاهدة

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، المنظم على مدار يومي السبت والأحد بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيساهم في تكريس دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بناء دولة المؤسسات والقانون، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مضيفا في كلمة له خلال اللقاء:»إننا نجتمع بعد أن شهدت بعض دول المنطقة حراكا سيكون له ما بعده في أن تتبوأ مقاربة حقوق الإنسان وقيمها وثقافتها المكانة التي تستحقها في بناء المجتمعات العربية، وكذلك تدعيم روابط التعاون والشراكة بين هذه المؤسسات الوطنية، سواء في ظل الشبكة العربية أو مثيلاتها على المستوى الدولي، وخاصة من خلال لجنة التنسيق الدولية، ومع باقي الشبكات الأوروبية والإيبيرية والأمريكية والإفريقية.

وأوضح «اليزمي» أن موضوع العدالة الانتقالية فرض نفسه خلال السنوات الأخيرة، وبدرجات متفاوتة في السياقات الوطنية لبعض البلدان العربية، وذلك من خلال مقاربة شمولية للتوجهات والاختيارات العامة، وتبادل التجارب القائمة والناشئة أو التي في طور البناء، في ضوء التحولات التي عرفتها المنطقة، وتأثيرات ذلك راهنا واستقبالا على أوضاع حقوق الإنسان، وعلى متطلبات البناء الديمقراطي وضماناتها.من جانبه، قال علي بن صميخ المري، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إن اجتماعهم كمؤسسات وطنية عربية في كل عام، يعكس الدور المتنامي لهذه المؤسسات، التي باتت تعد حلقة في سلسلة القيم الحضارية لحقوق الإنسان، ومدافعا حقيقيا عن القيم الكونية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني.وأضاف «صميخ» أن ما يدفعهم هو الشعور بالمسؤولية، خاصة في ظل التطورات والتغيرات العميقة الحاصلة في الأمة العربية والإسلامية، وما يرافقها من آمال في تحقيق التطور والتقدم المنشود، فكان اختيار العدالة الانتقالية وأوضاع حقوق الإنسان في ظل الثورات العربية تجاوبا مع احتياجات الواقع، وما يمثله من أهمية موضوعية ملحة في عدة بلدان، شهدت حراكا سياسيا واجتماعيا، أو تلك التي عانت من نزاعات مسلحة، أثرت بشكل حاسم في حقوق الأفراد والمجتمعات.

وسيتم على هامش اللقاء إبرام اتفاقيات تعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكل من المركز الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية الهاشمية، والمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بليبيا، والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر.

سناء كريم

الدستور مكسب لإرساء مجتمع قائم على تدبير الاختلاف في إطار قيم المواطنة

اعتبر الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني السيد الحبيب الشوباني يوم الاثنين بالرباط أن الوثيقة الدستورية تشكل اليوم مكسبا نحو إرساء مجتمع قوامه الحوار والسلم والتعايش على أساس تدبير الاختلاف والتعدد والتنوع في إطار قيم المواطنة.

وأبرز السيد الشوباني في افتتاح أشغال الملتقى الثالث لجهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي حول "الحوار المدني في المجتمعات العربية" أن الحكومة بادرت لإطلاق أحد أوراش هذا الحوار للخروج بإجابات جماعية حول الإشكالات المطروحة في الدستور اليوم مشيرا إلى أن المجتمع المدني يوجد اليوم في صلب التحول النوعي الرامي لجعل السلطة موضوعا عاما وواسع التداول والمشاركة في إنتاج إجابات تصب نحو الاستقرار والتقدم.

وقال إنه في المغرب "نعتز أننا نشكل في الفضاء العربي المتقلب نوعا من الاستثناء" مضيفا أن المملكة قطعت أشواطا من الإصلاحات التي لا تزال تحتاج المزيد منها في سبيل تحقيق الديمقراطية ودولة المؤسسات والحريات والحقوق وثقافة الحوار المنهج الذي يشكل الوعي الجماعي في البلاد.

وأبرز أن إحدى الصعوبات الحقيقية والموضوعية أمام الحوار اليوم تتمثل "في عدم تقبل الكثير من النخب التي تنتمي للمنظومة الحداثية والديمقراطية للتحول السريع الذي أفرزته صناديق الاقتراع على مستوى من يمسك السلطة في عدة بلدان عربية" داعيا للتعاطي بحكمة مع هذه الصعوبة من أجل "تكريس تقاليد الحوار في مجتمعات طالما عانت من الاستبداد بدرجات متفاوتة ولم ترسخ قواعد وممارسات فضلى في التحاور المجتمعي العميق والشامل".

من جهة أخرى أشار الوزير إلى غياب مبادرات الحوار التي تقودها المؤسسات الدستورية من أجل تعزيز تقاليد الحوار المجتمعي على غرار الديمقراطيات المتقدمة مبرزا أهمية تعدد منابع الحوار على مستوى البرلمان والمجتمع المدني والحكومة والجامعة لجعله قضية مجتمعية وليس موضوع صراع.

من جانبه اعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي أن التحولات العميقة في العالم العربي كشفت عن الشباب كفاعل اجتماعي جديد انتقل من مجرد التطلع إلى الحرية إلى السعي لإرسائها ديمقراطيا من خلال المطالبة بصياغة دساتير وقوانين جديدة وإقرار التعددية وتعزيز المواطنة مشيرا إلى أن التحدي المشترك أمام البلدان العربية يتمثل اليوم في بناء الديمقراطية وتسريع التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وأبرز السيد اليزمي أن الدستور الجديد عزز الديمقراطية التشاركية من خلال دسترة أزيد من 11 مجلسا مما يطرح اليوم عدة تحديات لضمان الانسجام الوطني بين مختلف هذه المجالس الدستورية وترسيخها على المستوى الترابي لتقريب الحوار المدني من المواطن ولتأسيس علاقات جديدة بين الحكومة والهيئات التشريعية والشركاء الدوليين والمواطنين إلى جانب تحدي التكريس النهائي لحرية تأسيس الجمعيات وتأهيل فاعلي المجتمع المدني.

ويشمل برنامج الملتقى محاضرتين حول مفاهيم ومقاربات الحوار المدني ودور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية والحماية الاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي إلى جانب ورشتين حول تجارب دولية وعربية للحوار المدني بكل من أوروبا والمغرب وتونس ومصر والأردن واليمن موريتانيا ودور النظام الاجتماعي في تعزيز الصمود وتثبيت الهوية.

ويشارك في الملتقى الذي تنظمه شبكة المغرب للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي أعضاء الأمانة العامة للمنظمة العربية للحماية الاجتماعية وعدد من الجمعيات غير الحكومية والخبراء العرب العاملين في مجال التنمية الاجتماعية والعمل التضامني وممثلي المجلس العالمي للعمل الاجتماعي.

ويناقش المشاركون التحديات والمخاطر المستقبلية التي تواجهها المجتمعات المدنية العربية فضلا عن بلورة تصورات لفهم ومواكبة التحولات النوعية العميقة التي تشهدها وتحديد المقاربات الأنجع لإفراز سلوكات تعتمد الحوار المدني والطرق السلمية في معالجة قضايا الأمة.

(ومع)

كارثة إنسانية : 100 يوم من إضراب الطلبة عن الطعام في سجن تولال بمكناس

مراسل العيون 24 من الرباط / ح . الوالي

ما زالت قضية الاعتقال السياسي بالمغرب و خاصة الإضراب عن الطعام الذي يخوضه مجموعة من الطلبة بسجن تولال بمكناس تثير العديد من التعليقات لدى رواد الفايسبوك, فقد تعدى ، بحسب مصادر حقوقية عدد المعتقلين السياسيين في السجون لأول مرة منذ سنوات الرصاص سقف 170 معتقلا ، ينتمون لجميع الحركات الاحتجاجية كالحركة الطلابية ، حركة 20 فبراير ، الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب و حركات احتجاجية محلية شهدتها بعض المدن كايمضر و سيدي افني..

فيما وصل الإضراب عن الطعام الذي يخوضه خمس طلبة ينتمون لفصيل الطلبة القاعديين بسجن تولال بمكناس المائة يوم و هم محمد الولكي ، منير ايت خافو ، حسن اهموش، حسن كوكو و سفيان الصغيري.

وحسب ذات المصادر الحقوقية فإن حالة هؤلاء المعتقلين دخلت مرحلة جد حرجة ، استدعت نقلهم عدة مرات إلى مستشفى مكناس ، فيما يصر هؤلاء المعتقلين السياسيين على مواصلة إضرابهم عن الطعام مهددين بالانقطاع عن شرب الماء ، مما ينذر بحدوث كارثة إنسانية تذكرنا بما عرفته سجون المغرب في ثمانينيات القرن الماضي و استشهاد كل من عبد الحق اشباظة ، الدريدي مولاي بوبكر و بلهواري مصطفى.

و قد استغربت تعليقات متعددة على ذات الشبكة ما أسمته بمؤامرة الصمت و التعتيم في إشارة إلى صمت وعدم تحرك عدة جمعيات حقوقية ، المجلس الوطني لحقوق الإنسان و وزارة العدل و الحريات

الثلاثاء، 18 يونيو، 2013

الذكرى الثانية و الثلاثون لانتفاضة 20 يونيو 1981 المجيدة

بعد الغد، تحل الذكرى االثانية و الثلاثون لانتفاضة 20 يونيو 1981 المجيدة، التي فجرها عمال وفقراء مدينة الدار البيضاء والنواحي ضد سياسة التجويع والفقر. فصباح يوم 28 ماي 1981، أعلنت وكالة المغرب العربي للأنباء اعتزام الحكومة المغربية فرض زيادات صاروخية في كل المواد الأساسية: الدقيق 40%، السكر 50%، الزيت 28%، الحليب 14%، الزبدة 76%، وذلك مباشرة بعد زيادات أخرى كانت سنتا 1979 و1980 قد شهدتها.

وقد برر المسئولون آنذاك هذه الزيادات بالحجة المعهودة دائما: الأزمة العالمية وحالة موازنة الدولة وأن هذه الزيادة ضرورية وحتمية اقتصادية،.. الخ. كانت الأزمة تلك، دليلا على أزمة النظام المخزني التبعي للدوائر الرسمالية ، الذي لم يحقق للبلاد، بعد عدة عقود من "الاستقلال الشكلي"، سوى المزيد من التخلف والبطالة والفقر. وحجة أخرى على طفيلية الطبقة السائدة التي تعرض ثروات البلاد لنهب مكثف، وإلى النفقات الهائلة للحرب في الصحراء، التي قدرت آنذاك بمليوني دولار يوميا!

كل هذا كان متواريا إبان فترة الازدهار النسبي للاقتصاد الرأسمالي العالمي، لكن الانحسار الاقتصادي الطويل الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال عقد السبعينات، انعكس على المغرب على شكل تدن في مردودية العديد من القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها قطاع الفوسفاط، الذي تقلصت إنتاجيته بنسبة 5,4%، إذ انتقلت في شهر نونبر من أزيد من 26 مليون طن، إلى أقل من 16 مليون طن، إضافة إلى انخفاض مبيعاته في السوق العالمية. كما عرف الميزان التجاري عجزا كبيرا حيث سجل تفاوتا ملحوظا بين قيمة الصادرات (24,4 +%) وقيمة الواردات (33,7+ %). بينما شهد التمويل الخارجي، سنة 1981، تطورا بلغ 55% مقارنة مع سنة 1980، بحيث بلغ 14,2 مليون درهم.

أمام هذا الوضع قرر الحاكمون تعريض العمال والفلاحين وعموم الكادحين للمزيد من التجويع والاستغلال، فطبقت سياسة تقشف قاسية أدت إلى المزيد من ضرب القدرة الشرائية للفقراء وتصاعد البطالة التي بلغت مليون ونصف المليون عند نهاية سنة 1980.

جاءت تلك الإجراءات التقشفية الإجرامية نتيجة لرغبة الطبقة السائدة في تحميل الفقراء والمضطهدين، أي أكثر الفئات هشاشة وانسحاقا، ثقل الأزمة، إذ أن الكادحين هم بطبيعة الحال من عليهم دائما أن يتحملوا تبعات أزمة نظام أعدائهم الطبقيين، في سبيل "المصلحة العامة" و"مصلحة الوطن"، الخ وهي نفس الترهات التي تتردد الآن على مسامعنا والاقتصاد يغرق في مستنقع أزمة عميق، فما أشبه اليوم بالبارحة!

على خلفية هذا الوضع قررت نقابة الاتحاد المغربي للشغل خوض إضراب عام يوم 18 يونيو 1981، ساندته الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث أصدر مكتبها التنفيذي يوم 17 يونيو 1981 بلاغا يدعو فيه الجماهير العمالية إلى المشاركة في إضراب 18 يونيو. لكن حكومة الحسن الثاني تعاملت معه بالتعنت والإصرار على مواصلة حربها الطبقية، مما دفع بالكنفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الدعوة إلى إضراب عام وطني يوم 20 يونيو 1981. وقد كان المطلب الجوهري لهذا الإضراب هو: الإلغاء الفوري الكلي والضروري لكل الزيادات التي عرفتها المواد الاستهلاكية الأساسية في 28 ماي 1981.

كان الإضراب ناجحا، فالحركة الاقتصادية في الدار البيضاء شلت بأكملها، حيث توقفت وسائل النقل عن الحركة وتوقفت الآلات في المعامل عن الدوران. طبعا، فالعمال هم من يحركون بسواعدهم كل القطاعات في المجتمع، وبدون قوة عملهم لا يمكن لأي قيمة أن تضاف أو عجلة أن تدور أو آلة أن تتحرك! وقد انخرطت في الإضراب وشاركت فيه النقابات الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين والنقابة الوطنية للتعليم العالي والاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

للإضراب العام أهمية عظمى لأنه يساهم في تحسيس العمال بقوتهم وبوحدتهم، ولكونه يطرح على المجتمع سؤال: "من السيد هنا؟ هل مالكو وسائل الإنتاج الطفيليون، الذين لا دور لهم في المجتمع إلا امتصاص دم العمال ومراكمة الثروات على حسابهم، أم الطبقة العاملة؟" كما أنه، وهذا هو الأساس، يطرح بشكل واضح مسألة ازدواجية السلطة. ففي كل إضراب يكمن تنين الثورة.

لقد جاء هذا الإضراب تتويجا لموجة من النضالات الجماهيرية العارمة في العديد من القطاعات والمواقع الإنتاجية الأساسية مثل الفوسفاط، والسكك الحديدية، والنسيج، ومعامل إنتاج السكر، وقطاع الموانئ، والتبغ، والصناعات الحديدية، والبترولية، والغذائية. انضم إليها رجال التعليم والصحة وقطاع الأبناك، والشبيبة المدرسية وطلاب الجامعات والتجار الصغار، كما ساهم الفلاحون في حركة الاحتجاج ضد حرمانهم من الأرض(فلاحو قرية أحد كورت، فلاحو جماعة أولاد سعيد الواد، فلاحو قبائل الأوداية).

وكان النجاح الباهر الذي حققه صفعة مدوية في وجه الطبقة السائدة وكل شعارات "السلم الاجتماعي"، فقرر النظام الدكتاتوري التدخل ليفرض على العمال وأصحاب الدكاكين العودة إلى العمل. فشرعت السلطات في إكراه أصحاب الدكاكين على فتح محلاتهم، وإكراه عمال الحافلات على استئناف عملهم، كما بدأت قوات البوليس في تشتيت الشباب والعمال المجتمعين في الأحياء والمقاهي. لكنها فشلت فانضمت إليها قوات الجيش والدرك الملكي والقوات المساعدة على متن الشاحنات العسكرية والمروحيات.

ارتكبت قوات القمع جرائم كبيرة في حق أبناء الشعب الأعزل، مما دفع بالجماهير إلى تحويل الإضراب إلى تظاهرات شعبية عارمة ضد هذه الاستفزازات وللتعبير عن سخطهم على الأوضاع وضد التجويع والاستبداد. آنذاك صارت شوارع البيضاء في يد الجماهير، التي اجترحت بطولات عظيمة وعبرت عن شجاعة كبيرة في تحدي القمع.

لقد كانت انتفاضة 20 يونيو 1981، من القوة والحدة بحيث جعلت العديد من رجال الأعمال ومختلف الفئات البورجوازية وكذا مسئولين سامين في الدولة يتملكهم الفزع والرعب، ومنهم من كان يستعد للهرب "بأمواله" إلى الخارج.

لو توفرت آنذاك قيادة للانتفاضة الشعبية، ذات مصداقية في أعين الجماهير، وببرنامج نضالي واضح، لتم توجيه تلك الطاقة الجماهيرية نحو تشكيل المجالس العمالية اللجن والشعبية المنتخبة التي تسهر على تسيير الانتفاضة والحفاظ على استمراريتها، ولتمت الدعوة إلى تسليح الجماهير لمواجهة القمع الذي كانت قوى الظلام تحضره ضدها. لو توفر مثل تلك القيادة لكان من الممكن توسيع مدى الانتفاضة الجماهيرية إلى مدن أخرى، وإلى العاصمة الرباط على وجه الخصوص. و أن يتم التآخي مع الجنود العاديين، أبناء الفلاحين والفقراء، والذين يكتوون هم أيضا بنار الغلاء والقهر، ليوجهوا بنادقهم إلى صدور أعدائهم وأعداء الشعب، وليس إلى صدور الجياع المنتفضين. و الدعوة إلى تضامن عمالي أممي مع المنتفضين، الخ.

لكن ذلك لم يكمن ممكنا، مما حكم على الانتفاضة الرائعة بالفشل. تمكنت الدولة البورجوازية من استعادة زمام المبادرة فنظمت حملة قمع دموي رهيب ضد الشعب الأعزل. انطلقت موجة من القتل الجماعي حيث استعملت الذخيرة الحية، استهدف حتى النساء والأطفال الذين كانوا يطلون من أسطح المنازل، واستمر استعمال العنف الدموي إلى حدود يوم 21 يونيو.

لم يكن هؤلاء الكادحون مسلحين، بل لم يكن باستطاعتهم حتى الدفاع عن أنفسهم،ورغم و في غياب الادات الموجهة و المدافعة عن الدماهير الشعبية شن النظام الرجعي حملة قميعة دموية بالرصاص الحي حيث طوقت قوات الجيش كل الأحياء بمدينة الدار البيضاء بالدبابات والسيارات العسكرية، وكانت أول ضحية سقطت بفعل إطلاق الرصاص طفلة بدرب غلف عمرها 12 سنة، ليبدأ حمام الدم في جل أزقة وشوارع الدار البيضاء. وقد بينت التحريات فيما بعد أن الرصاص كان يستهدف الرأس والصدر والقلب. وقد رمي هؤلاء الشهداء في حفر بشكل جماعي، في مقابر جماعية سرية من بينها ثكنة عسكرية تابعة لرجال المطافئ بالقرب من الحي المحمدي، وتقول بعض التقارير إن بعضهم دفنوا وهم كانوا ما يزالون يئنون من جراحهم.

كانت المجزرة رهيبة وكان عدد الشهداء كبيرا، وقد قدرت الجمعيات الحقوقية عدد القتلى بأزيد من 1000 قتيل، كل مطالبهم ما يكفي من الخبز والحليب لأبنائهم.

هذا إضافة إلى مئات الاختطافات والاعتقالات، حتى وصل عدد المعتقلين إلى حوالي 26 ألف معتقل! اعتقلوا بدون محاكمة وفي شروط لا إنسانية مما أدى إلى موت العديد منهم (قتل العديد من المعتقلين في المقاطعة 46، التي أصبحت فيما بعد مقرا لعمالة سيدي البرنوصي زناتة من جراء الاكتظاظ والتعذيب). ووزعت محاكم الدكتاتور قرونا من السجن على الأبرياء، حيث أن غرفة جنائية واحدة وزعت ما مجموعه 1400 سنة سجنا!!

تحل هذه الذكرى المجيدة، في سياق شروط تاريخية استثنائية في حياة شعوب شمال افريقيا و العربية و ما تميزت به من ثورات شعبية غيرت مجرى التاريخ، من عهود الظلم و الاستبداد إلى عهد الحرية و الكرامة و عودة السيادة إلى أصحابها الحقيقيين، أي الشعوب التي ظلت مند استقلال بلدانها مقصية من صنع قرارها والتحكم في مصائرها و مغيبة بكل أشكال القمع و الاضطهاد من مسرح الحياة السياسية.

و لقد كانت هذه الثورات والانتفاضات الشعبية والتحولات نتيجة حتمية لتراكم نضالات أجيال متعاقبة من الشباب و من بينهم شباب انتفاضة 20 يونيو 1981 بالدار البيضاء، تلكم الانتفاضة التي كانت علامة فارقة في تاريخ المغرب المستقل سواء على مستوى السياسات العمومية أو على المستوى الحقوقي نظرا لما كان لها من آثار وخيمة على المئات من الضحايا المباشرين للقمع الشرس الذي صاحبها و أيضا على أسر الضحايا و دوي حقوقهم و اذ تعلن عائلات ضحايا انتفضة 20 يونيو 1981 للرأي العام انه مند أن قرر النظام المغرب المصالحة عبر هيئة التحكيم وهيئة الإنصاف والمصالحة قبل عقد من الزمن ، وأثناء مختلف تطور ملف ضحايا أحداث 20 يونيو 1981 الأليمة بالدار البيضاء ، كان شعور ا لضحايا انه لم يؤخذ بالجدية اللازمة من لدن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، بحيث وقفوا على العديد من الملاحظات الخروقات التي طالت مقرراتهم التحكيمية التي لم ترقى إلى مبادئ العدل والانصاف والجبرالحقيقيين ، كما نصت عن ذلك جميع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، تعويضات مجحفة ، إدماج اجتماعي لم يرى النور بعد ، و تغطية صحية لاتخدم مصلحة الضحايا ، ملفات كثيرة صنفت خارج الآجال ، طمس ملف المقابر الجماعية حسب ماجاء في تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لسنة 2009 جبر الضرر الجماعي لمدينة الدار البيضاء ألبس لباس التنمية فأصبح لايخدم مصلحة ضحايا الانتهاكات الجسيمة ، لذلك فان ضحايا انتفاضة 20 يونيو 1981 تطالب بمايلي :

1) الإسراع بالكشف عن هوية شهداء أحداث 20 يونيو التي انتشلت جثتهم المقبرة الجماعية من داخل الوقاية المدنية بالحي المحمدي عين السبع بعد إعادة دفنهم في قبور فردية،كما جاء في المقررات التي سلمت للعائلات ودوي حقوقهم وتضميد جراحهم جبر باقي أضرارهم، والكشف عن المقابر الأخرى لمجهولي المصير وتفعيل برنامج حفض الذاكرة وحتى لا ننسى ولا يتكرر هدا، بتسمية بعض الساحات والشوارع والمدارس بأسماء شهداء أحداث 0 2 يونيو 1981 الأليمة

2) تفعيل توصيات المقررات التحكيمية المتضمنة للإدماج الاجتماعي مع ، وكدلك تضمين توصية الإدماج الإجتماعي للمقررات التي لم يشملها دلك مع مراعاة الفرص الضائعة للدين قضوا مددا طويلة رهن الاعتقا ل وعامل السن

3) نطالب بالتدخل الفوري والعاجل لإستشفاء حالة السيد عاطر سعيد والحالأت المرضية الأخرى و بالتغطية الصحية الشاملة ،بالإضافة إلى فتح أجل جديد للملفات المصنفة خارج الآجال بدون حيف او تمييز ، و نطلب من تنسيقية الحقوقيين بالضغط على رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان و الوزير الأول بتفعيل تقرير هيئة الإنصاف و المصالحة و الدعم و المساندة لضحايا 20 يونيو 1981.

Libération 6904/1-3

La sauvegarde de l'enfance en débat à la Chambre des conseillers

Lors de la journée d'étude sur le thème: «Quelle politique intégrée pour la sauvegarde de l'enfance marocaine?», organisée lundi par le Groupe socialiste à la Chambre des conseillers à la lumière des conclusions et des recommandations du dernier rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur les centres de sauvegarde de l'enfance, le président de ce Groupe, Mohamed El Alami, a indiqué que les recommandations contenues dans ce rapport ont encouragé les législateurs à étendre le débat sur cette question.

Par la même occasion, des parlementaires, des défenseurs des droits de l'Homme et des représentants de ministères, de la société civile et des médias ont traité de ce rapport élaboré deux ans et demi avant que le Plan d'action nationale pour l'enfance ne tire sa révérence.

Lire page 3

Quelle politique intégrée pour la sauvegarde de l'enfance marocaine ?

Thème d'une journée d'étude organisée par le Groupe socialiste à la Chambre des conseillers

Des parlementaires, des défenseurs des droits de l'Homme et des représentants de ministères, de la société civile et des médias se sont penchés, lundi à Rabat, lors d'une journée d'étude sur le thème: «Quelle politique intégrée pour la sauvegarde de l'enfance marocaine?», sur les conclusions et les recommandations du dernier rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur les centres de sauvegarde de l'enfance.

Mohamed El Alami, président du Groupe socialiste à la Chambre des conseillers, qui organise cette rencontre, a indiqué que la description détaillée de la situation dans les centres de sauvegarde de l'enfance et les recommandations contenues dans le rapport ont encouragé les législateurs à étendre le

De son côté, le président de la deuxième Chambre, Mohamed Cheikh Biadillah, a souligné que l'importance accordée à la question de l'enfance au Maroc «ne devrait pas écarter la nécessité de protéger les acquis, combler les lacunes et relever les nouveaux défis dans ce domaine», tout en mettant en exergue l'importance du rapport à l'approche de la fin du plan d'action national pour l'enfance (2006-2015).

M. Biadillah a rappelé notamment la dynamique dans laquelle le Royaume s'était engagé à travers la ratification de la Convention internationale des droits de l'enfant en 1993, soulignant que le Maroc continue de présenter des rapports devant les instances internationales chargées de superviser le respect des engagements internationaux, à travers l'adoption de nouvelles lois (Code de la famille, Code de la nationalité...), la mise en place du plan d'action pour l'enfance, et la création de nouvelles institutions.

Pour sa part, le président du CNDH, Driss El Yazami, a indiqué que le rapport du conseil s'inscrit dans le cadre du suivi de la mise en oeuvre des recommandations et des observations nationales et internationales en la matière, et de la surveillance de la conformité des lois nationales avec les conventions internationales.

Intitulé «Les enfants dans les centres de sauvegarde: une enfance en danger... pour une politique de protection intégrée de l'enfant», le rapport du CNDH a été élaboré en quatre mois (du 22 octobre 2012 au 27 février 2013), et nécessité des visites dans 17 centres de sauvegarde, a indiqué M. El Yazami, rappelant que le document a souligné que «l'absence de

mineurs, les faibles capacités institutionnelles, le manque de clarification des rôles et des responsabilités ainsi que l'insuffisance de coordination entre ces départements, ne concourent pas à une protection et à une prise en charge adéquate, conforme à la législation et aux droits des enfants.»

Le Maroc compte 20 centres de sauvegarde de l'enfance, d'une capacité globale de 2.075 lits, dont cinq centres pour les filles (600 lits), abritant des mineurs âgés de 12 à 18 ans en conflit avec la loi ou en situation difficile.

Libération
6904/1-3

Chambre des conseillers

Journée d'étude sur la politique de protection de l'enfance

15062/15

Des parlementaires, des défenseurs des droits de l'Homme et des représentants de ministères, de la société civile et des médias se sont penchés, lundi à Rabat, lors d'une journée d'étude ayant pour thème : «Quelle politique intégrée pour la sauvegarde de l'enfance marocaine ?» sur les conclusions et les recommandations du dernier rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur les centres de sauvegarde de l'enfance.

Mohamed El Alami, président du Groupe socialiste à la Chambre des conseillers, qui organise cette rencontre, a indiqué que la description détaillée de la situation dans les centres de sauvegarde de l'enfance et les recommandations contenues dans le rapport ont encouragé le groupe à approfondir le débat sur cette question.

De son côté, le président de la deuxième Chambre, Mohamed Cheikh Biadillah, a indiqué que l'importance accordée à la question de l'enfance au Maroc «ne devrait pas écarter la nécessité de protéger les acquis, de combler les lacunes et de relever les nouveaux défis dans ce domaine», soulignant l'importance du rapport à l'approche de la fin du plan d'action national pour l'enfance (2006-2015). M. Biadillah a rappelé notamment la dynamique dans laquelle le Royaume s'était engagé à travers la ratification de la Convention internationale des droits de l'enfant en 1993, soulignant que le Maroc continue de présenter des rapports devant les instances internationales chargées de superviser le respect des engagements internationaux, à travers l'adoption de nouvelles lois (Code de la famille, Code de la nationalité...), la mise en place du plan d'action pour l'enfance, et la création de nouvelles institutions.

Pour sa part, le président du CNDH, Driss El Yazami, a indiqué que le rapport du Conseil s'inscrit dans le cadre du suivi de la mise en œuvre des recommandations et des observations nationales et internationales en la matière, et de la surveillance de la conformité des lois nationales aux conventions internationales.

Intitulé «Les enfants dans les centres de sauvegarde, pour une politique de protection intégrée», le rapport du CNDH a été élaboré en quatre mois (du 22 octobre 2012 au 27 février 2013), et nécessité des visites dans 17 centres de sauvegarde, a indiqué M. El Yazami, rappelant que le document a souligné que «l'absence de politique globale de justice pour mineurs, les faibles capacités institutionnelles, le manque de clarification des rôles et des responsabilités ainsi que l'insuffisance de coordination entre ces départements, ne concourent pas à une protection et à une prise en charge adéquate, conforme à la législation et aux droits des enfants.»

Le Maroc compte quelque 20 centres de sauvegarde de l'enfance, d'une capacité globale de 2 075 lits, dont cinq centres pour les filles (600 lits), abritant des mineurs âgés de 12 à 18 ans en conflit avec la loi ou en situation difficile. ■

MAP

SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTE LE ROI MOHAMMED VI
FORUM CITOYEN
SOCIÉTÉS EN MOUVEMENT, JEUNESSES DU MONDE
Vendredi 21 juin
Jeunesses dans les sociétés en mutation
Samedi 22 juin
Jeunesses : dynamiques sociales et politiques
Dimanche 23 juin
Jeunesses : dynamiques culturelles
M. André AZOULAY, Maroc, Président fondateur de l'Association Essaouira Mogador
M. Mounir BENSALAH, Maroc, ingénieur et militant politique de gauche
Mme Raja BENSLAMA, Tunisie, universitaire et psychanalyste
M. Pascal BLANCHARD, France, historien et chercheur
Mme Nadia BOURAS, Pays-Bas/Maroc, éditeur-chercheur
Mme Rahma BOURQIA, Maroc, sociologue
M. Hassan BOUSETTA, Belgique/Maroc, maître de conférences à l'Université de Liège, sénateur au Parlement fédéral belge, Conseiller communal de la ville de Liège
M. Kamal CHIBLI, Maroc/France, Conseiller du Président du Sénat français, en charge de la vie associative et de la jeunesse
M. José Luis CRUZ, Mexique, directeur du festival Ollin Kan à Mexico et militant culturel
M. Farid EL ASRI, Maroc, enseignant-chercheur
M. Hassan EL KADIRI, Maroc, coordinateur de l'antenne de Bayti à Essaouira
M. Driss EL YAZAMI, Maroc, Président du Conseil national des droits de l'Homme
M. Rumi FARAH, Syrie, cinéaste
M. Karim GHELLAB, Maroc, Président de la Chambre des Représentants
M. Yves GONZALEZ-QUIJANO, France, maître de conférence, Université de Lyon II
M. Rachid HIRCHI, Belgique/Maroc, médiateur culturel, artiste, auteur et metteur en scène
M. Mohamed Sghir JANJAR, Maroc, docteur en anthropologie
M. Mohamed JEGHLLALY, Maroc, doctorant au Centre marocain des sciences sociales
Mme Mouna KADIRI, Maroc, coordinateur grands enquête L'Economiste-Sunergia sur la jeunesse
M. Mohamed MEHARI, Maroc, co-directeur de l'Association EAC-L'Boulevart et du Boultek et co-fondateur du festival L'boulevard
Mme Ouidade MELHAF, Maroc, journaliste et militante du 20 Février.
M. Ayman Jamal MOGHAMES, Palestine, rappeur
M. Mohamed NEDALI, Maroc, écrivain
M. Zakaria RHANI, Maroc, anthropologue et chercheur
Mme Kenza SEFRIOUI, Maroc, journaliste culturel et critique littéraire
Mme Neila TAZI ABDI, Maroc, directrice et productrice du Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira
M. Lilian THURAM, France, ancien footballeur, Président et fondateur de la Fondation Lilian Thuram-Éducation contre le racisme
M. Mohamed TOZY, Maroc, politologue et professeur de sciences politiques
Hôtel Atlas Essaouira & Spa – Salle La Caravelle / Entrée libre dans la limite des places disponibles
Le Forum est organisé avec le soutien du Conseil national des droits de l'Homme
FESTIVAL D'ESSAOUIRA
Gnaoua
Musiques du Monde
festival-gnaoua.net
Partenaires média officiels
Sponsors
Partenaires
Partenaires média
méditel
inRockuptibles

التعاون الثنائي في مجال حقوق الانسان محور لقاء بين ادريس اليازمي ورئيس الجمعية الوطنية للكيبيك

الثلاثاء, 18 يونيو, 2013

الرباط – شكل موضوع حقوق الانسان ودور المجلس الوطني لحقوق الإنسان محور لقاء جمع ، اليوم الثلاثاء بالرباط ، السيد إدريس اليازمي رئيس المجلس ورئيس الجمعية الوطنية لكيبيك، جاك شانيون، الذي يقوم بزيارة عمل إلى المغرب بمناسبة انعقاد الدورة الأولى للجنة البرلمانية المشتركة يومي 17 و 18 يونيو الجاري .

وقد أطلع السيد اليازمي المسؤولين الكيبيكيين، خلال هذا اللقاء، على الصلاحيات الموسعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان ومهامه، إلى جانب التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان، التي تم إغناؤها بعد المصادقة على الدستور الجديد .

La coopération bilatérale dans le domaine des droits de l'Homme au centre d'entretiens entre M.El Yazami et le président de l'Assemblée nationale du Québec

MAP
18.06.2013
14h00

Rabat, 18 juin 2013 (MAP) - Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami s'est entretenu, mardi à Rabat, avec le président de l'Assemblée nationale du Québec, Jacques Chagnon, qui effectue une visite de travail au Maroc à l'occasion de la tenue, les 17 et 18 juin, de la première session de la Commission parlementaire mixte.

Lors de cette entrevue, M. El Yazami a informé le responsable québécois sur les missions et prérogatives élargies du CNDH, outre l'expérience marocaine en matière des droits de l'Homme, enrichie par les grands chantiers apportés par la nouvelle Constitution.

Il a de même rappelé que le CNDH œuvre en vue de mettre en pratique les dispositions constitutionnelles relatives à la parité et à la lutte contre toutes les formes de discrimination.

M. El Yazami a, également, mis en évidence le potentiel indéniable des Marocains résidant au Canada qui contribuent fortement au développement aussi bien de leur pays d'accueil que leur pays d'origine, faisant observer, à cet égard, que le Maroc n'est plus seulement un pays de transit vers l'Europe, mais une destination finale. Pour sa part, le responsable québécois a souligné que les discussions ont porté sur les moyens à même de promouvoir les droits de l'Homme en particulier la gestion des établissements pénitentiaires et la situation des immigrés affluant vers le Maroc, saluant à ce propos les avancées réalisées au Maroc en la matière.

Les expériences marocaine et québécoise en matière de droits de l'Homme sont différentes mais complémentaires dans la mesure où les deux pays peuvent bénéficier réciproquement de leurs expériences dans ce domaine, a-t-il ajouté.

DH---COUV.
BW.

Droits de l'Homme : le Maroc se positionne sur le plan arabe

Souvent décrié pour sa gestion des droits de l'Homme, c'est pourtant le Maroc qui a été élu à l'unanimité à la présidence du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme.

C'est le weekend dernier que s'est tenu à Rabat la 9ème rencontre du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme. Cette rencontre réunissant des représentants du Qatar, de Mauritanie, d'Egypte, d'Irak, du Soudan, de Bahreïn, de Palestine, de Jordanie, d'Oman, de Tunisie, d'Algérie et d'Arabie Saoudite et bien évidement du Maroc, ainsi que le Haut-commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme. Ces deux jours de discussions et d'échanges ont été l'occasion de débattre au sujet de la situation des droits de l'Homme, de la relation entre les secteurs gouvernementaux chargés des droits de l'Homme et les institutions nationales des droits humains dans le contexte des incidences du printemps arabe, mais également avec l'expérience marocaine en toile de fond.

Hormis ces discussions, le CNDH a également abordé les questions organisationnelles du réseau avec la présentation de son rapport d'activités et l'examen de différentes propositions d'amendement de ses statuts et de son règlement intérieur. Cette rencontre a aussi été l'occasion d'adopter deux recommandations, l'une relative au soutien des pays aux expériences émergentes en matière de la justice démocratique et l'autre pour l'élaboration plan d'action du Réseau.

Mais ce qui concerne le plus le Royaume chérifien, c'est que le Maroc a été élu à l'unanimité à la tête du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'homme en la personne de son président Driss El Yazami. Si c'est le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) du Maroc qui a été élu à la présidence, c'est celui de l'Egypte qui a été élu au poste de vice-président.

Malgré le fait que le Maroc est souvent décrié pour sa gestion des droits de l'Homme, cette élection est une valorisation de tous les efforts entrepris en matière de droits humains au niveau national, africain et international par le Royaume.

Vous devez vous connecter pour poster des commentaires

Maroc

Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira « Sociétés en mouvement, Jeunesses du Monde » Du 21 au 23 juin à Essaouira

17/06/2013 | Classé sous: Culture,Festivals | Publié par: LNT

Depuis 16 ans, le Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira est un véritable carrefour de brassage artistique et culturel, où les musiques du monde se retrouvent, dialoguent et fusionnent. Le festival surtout est un rendez-vous transgénérationnel, où les idées et les différents modes d'expression se rencontrent et se confrontent, un rendez-vous réunissant à la fois mélomanes, intellectuels, décideurs économiques, personnalités politiques, jeunes et moins jeunes, médias nationaux et internationaux.
L'an dernier pour sa 15ème édition, le Festival Gnaoua et Musiques du Monde s'est doté d'un nouvel espace de dialogue : le Forum du Festival organisé en partenariat avec le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).
Créé l'an dernier sous le thème « Sociétés en mouvement, Cultures en liberté », ce lieu de paroles et de réflexion revient cette année pour une seconde édition sous le thème « Sociétés en mouvement, Jeunesses du monde ». Du 21 au 23 juin, acteurs culturels, politiques, journalistes, artistes, chercheurs, scientifiques et intervenants divers débattront de thématiques d'actualité.
« Les soubresauts que connaissent les sociétés des deux rives sont dus en grande partie à une jeunesse qui aspire au changement, aussi bien sur le plan social que politique. Le festival a depuis toujours fait le pari de la jeunesse et c'est donc naturellement que nous accueillerons ce débat fondamental pour le devenir de nos sociétés» explique Neïla Tazi, Directrice et productrice du Festival Gnaoua et Musiques du Mon.de

Nuit blanche pour les cinéphiles à Rabat

19/06/2013 | Classé sous: Ciné/TV,Culture | Publié par: LNT

La deuxième nuit blanche du cinéma et des droits de l'Homme aura lieu les 28 et 29 juin courant à Rabat, sous le thème "cinéma et droits des femmes", à l'initiative de l'association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme (ARMCDH).

Au menu de cette manifestation, figure la projection de 6 films (trois fictions et trois documentaires) de six pays, à savoir "Dance of outlaws" de Mohamed Aboudi (Maroc), "Femmes du Bus 678" de Mohamed Diab (Egypte), "Damascus, my first kiss" de Lina Al Abd (Syrie), "Matrubhoomi un monde sans femmes" de Manish Jha (Inde), "Ladies turn" de Helene Garder (Sénégal) et "Et maintenant où on va ?" de Nadine Labaki (Liban), indique un communiqué des organisateurs.

Le programme prévoit aussi un débat sur "le féminisme de génération en génération : regards croisés", auquel participeront l'écrivaine égyptienne Nawal Essaadaoui, Mme Nouzha Guessous (Professeur universitaire-Maroc), Mme Farah Barquaoui (Co-fondateur du mouvement "Le soulèvement des femmes dans le monde arabe", Palestine), Mme Ghita El Khyari (Spécialiste de Gestion des programmes-ONU-Femmes) et Mme Hélène Garder (Réalisatrice du film Ladies Turn).

La nuit blanche du cinéma et des droits des femmes est organisée en partenariat avec l'ONU-Femmes, le Centre cinématographique marocain, le Conseil national des droits de l'Homme, la Fondation CDG, la Bibliothèque nationale du Royaume du Maroc et la Faculté des lettres et des sciences humaines- Université Mohamed V de Rabat.

Créée en 2010, l'ARMCDH, a pour mission de promouvoir la culture des droits de l'Homme à travers le cinéma.

Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira « Sociétés en mouvement, Jeunesses du Monde » Du 21 au 23 juin à Essaouira

17/06/2013 | Classé sous: Culture,Festivals | Publié par: LNT

Depuis 16 ans, le Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira est un véritable carrefour de brassage artistique et culturel, où les musiques du monde se retrouvent, dialoguent et fusionnent. Le festival surtout est un rendez-vous transgénérationnel, où les idées et les différents modes d'expression se rencontrent et se confrontent, un rendez-vous réunissant à la fois mélomanes, intellectuels, décideurs économiques, personnalités politiques, jeunes et moins jeunes, médias nationaux et internationaux.
L'an dernier pour sa 15ème édition, le Festival Gnaoua et Musiques du Monde s'est doté d'un nouvel espace de dialogue : le Forum du Festival organisé en partenariat avec le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).
Créé l'an dernier sous le thème « Sociétés en mouvement, Cultures en liberté », ce lieu de paroles et de réflexion revient cette année pour une seconde édition sous le thème « Sociétés en mouvement, Jeunesses du monde ». Du 21 au 23 juin, acteurs culturels, politiques, journalistes, artistes, chercheurs, scientifiques et intervenants divers débattront de thématiques d'actualité.
« Les soubresauts que connaissent les sociétés des deux rives sont dus en grande partie à une jeunesse qui aspire au changement, aussi bien sur le plan social que politique. Le festival a depuis toujours fait le pari de la jeunesse et c'est donc naturellement que nous accueillerons ce débat fondamental pour le devenir de nos sociétés» explique Neïla Tazi, Directrice et productrice du Festival Gnaoua et Musiques du Mon.de

Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira « Sociétés en mouvement, Jeunesses du Monde » Du 21 au 23 juin à Essaouira

Depuis 16 ans, le Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira est un véritable carrefour de brassage artistique et culturel, où les musiques du monde se retrouvent, dialoguent et fusionnent. Le festival surtout est un rendez-vous transgénérationnel, où les idées et les différents modes d'expression se rencontrent et se confrontent, un rendez-vous réunissant à la fois mélomanes, intellectuels, décideurs économiques, personnalités politiques, jeunes et moins jeunes, médias nationaux et internationaux.
L'an dernier pour sa 15ème édition, le Festival Gnaoua et Musiques du Monde s'est doté d'un nouvel espace de dialogue : le Forum du Festival organisé en partenariat avec le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).
Créé l'an dernier sous le thème « Sociétés en mouvement, Cultures en liberté », ce lieu de paroles et de réflexion revient cette année pour une seconde édition sous le thème « Sociétés en mouvement, Jeunesses du monde ». Du 21 au 23 juin, acteurs culturels, politiques, journalistes, artistes, chercheurs, scientifiques et intervenants divers débattront de thématiques d'actualité.
« Les soubresauts que connaissent les sociétés des deux rives sont dus en grande partie à une jeunesse qui aspire au changement, aussi bien sur le plan social que politique. Le festival a depuis toujours fait le pari de la jeunesse et c'est donc naturellement que nous accueillerons ce débat fondamental pour le devenir de nos sociétés» explique Neïla Tazi, Directrice et productrice du Festival Gnaoua et Musiques du Monde.

Ainsi, le thème de la jeunesse sera passé au crible à travers des interventions qui auront pour sujets les jeunesses dans des sociétés en mutation, les jeunesses dans les dynamiques sociales et politiques, et enfin jeunesses et dynamiques culturelles.
Des intervenants marocains et étrangers prendront tour à tour la parole pour mettre toute la lumière sur ces problématiques. Sociologues, personnalités politiques, écrivains, acteurs associatifs, sportifs, chanteurs, animateurs, journalistes,... partageront leur expérience et ouvriront le débat sur le sujet.

Forum du Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira « Sociétés en mouvement, Jeunesses du Monde »
Du 21 au 23 juin à Essaouira
Pour vous procurer des pass et autres invitations, consultez le site de Mydeal spécialement dédié au Festival le lien de la page dédiée http://www.mydeal.ma/festival-essaouira/
Les intervenants :
André Azoulay, Conseiller de Sa Majesté le Roi Mohammed VI
Mohamed Ouzzine, Ministre de la Jeunesse et des sports du Maroc
Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme
Mohamed Sghir Janjar, Docteur en anthropologie, Maroc
Karim Ghallab, Maroc, Président de la Chambre des représentants
Lilian Thuram, France, ancien footballeur, président et fondateur de la Fondation Lilian Thuram-Éducation contre le racisme.

Rahma Bourqia, Maroc, Sociologue, Université de MohammedV, Rabat Mohamed Tozy, Politologue et professeur de sciences politiques,Université Hassan II de Casablanca et Université d'Aix-En-Provence, France.
Mouna Kadiri, Maroc, ancienne journaliste, a dirigé en 2011 une importante étude sur la jeunesse marocaine Mohamed Jeghllaly, Maroc, Doctorant, Centre marocain des sciences sociales Yves Gonzalez-Quijano, France, Maître de conférences, Université de Lyon. Hassan Bousetta, Belgique, Sénateur, conseiller communal de la ville de Liège. Kamal Chibli, France, Conseiller du Président du Senat chargé de la jeunesse, du sport et la vie associative.
Widad Melhaf, Maroc, journaliste, mouvement du 20 février.
Hassan Kadiri, représentant de Bayti, Essaouira, Maroc
Nadia Bouras, Pays-Bas, éditeur-chercheur.
Raja Benslama, Tunisie, Universitaire et psychanalyste, rédactrice en chef de la revue en ligne Alawân.
Pascal Blanchard, France, Historien, Chercheur, Laboratoire Communication et Politique, CNRS.
Farid El Asri, Maroc, Enseignant-chercheur, Université internationale de Rabat. Kenza Sefrioui, Critique littéraire, Maroc
Mohamed Nedali, Maroc, Ecrivain
Zakaria Rhani, Maroc, Anthropologue, chercheur, Institut universitaire de recherche scientifique (IURS), Rabat.
Ayman Moghames, Palestine, Rappeur, Gazza.
Rachid Hirchi, Belgique, Comédien, Bruxelles.
José Luis Cruz, Mexique, directeur du festival Ollin Kan à Mexico et militant culturel.
Rami Farah, Syrie, cinéaste.